

حدث الساعة

مؤتمر الحوار التونسي

إسكندر المريسي

تشهد تونس في ظرف الراهن جدلاً سياسياً يتركز حول مسألتين أساسيتين هما نتائج شرعية الصناديق والشريعة التوافقية في ظل الترتيبات التي جرى استكمالها لعقد مؤتمر الحوار الوطني إسوة ببعض البلدان التي شهدت أعمالاً احتجاجية وأسفرت عن سقوط الأنظمة السابقة، وتبرز أمام مؤتمر الحوار التونسي الكثير من المشاكل الداخلية التي سيجري طرحها ويتم تناولها برغم أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي شهدتها تونس عقب سقوط النظام السابق كانت نتائجها كافية لإنهاء الجدل السياسي إلا أن ما حصل كان خلافاً لذلك.

حيث شهدت تونس موجة من أعمال العنف والاعتقالات السياسية وسط تدهور ملحوظ لأوضاعها الاقتصادية واحتقانات متبادلة واستنفارات مضادة داخل العملية السياسية بكل مكوناتها المتعددة وأطرافها المختلفة ويأتي اليوم مؤتمر الحوار الذي كان يفترض أن يكون قبل إجراء الانتخابات، لأن المسألة تبدو تراكمًا للمشاكل الداخلية وفقاً لقانون المنعكس الشرطي.

فالاستقرار السياسي مازال في تونس بعيد المنال بالنظر للحالة القائمة وما يواجهه من تحديات أبرزها على وجه التحديد الاختلالات الأمنية وأعمال العنف السياسي التي أربكت الحكومة بالإضافة إلى تزايد الدعوات المطالبة باستقالة الحكومة في واقع بدأ معه فرقاء العملية السياسية يتحدثون عن حقيقة أن الشرعية الانتخابية لا تكفي ولا بد أن تكون معززة بالشرعية التوافقية، سيما وقد ظهرت في العملية السياسية قوة جديدة لم تكن ضمن الخريطة الانتخابية السابقة ولم تكن مصنفة ضمن القوى السياسية التقليدية أو القديمة.

وتظل تونس البلد العربي الذي شهد نواة الاحتجاجات الشعبية تواجهه في المجمل العام جملة تحديات تشكل في معظمها وممن سقط نظام معمر القذافي في 2011م فشلت السلطات المؤقتة في ليبيا في تأسيس قوات جيش وشرطة محترفة. كما أنها لم تنجح في توقيف المسؤولين عن هذه الهجمات ما ساهم في إعطاء الميليشيات المسلحة الشعور بأنها تفلت من العقاب، وأنها هي التي تتولى شؤون الأمن في البلاد.

انطلاق أعمال الحوار الوطني بتونس



و في مؤتمر تونس في الطرف الراهن جدلاً سياسياً يتركز حول مسألتين أساسيتين هما نتائج شرعية الصناديق والشريعة التوافقية في ظل الترتيبات التي جرى استكمالها لعقد مؤتمر الحوار الوطني إسوة ببعض البلدان التي شهدت أعمالاً احتجاجية وأسفرت عن سقوط الأنظمة السابقة، وتبرز أمام مؤتمر الحوار التونسي الكثير من المشاكل الداخلية التي سيجري طرحها ويتم تناولها برغم أن الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي شهدتها تونس عقب سقوط النظام السابق كانت نتائجها كافية لإنهاء الجدل السياسي إلا أن ما حصل كان خلافاً لذلك.

وممثلة الأحزاب والمنظمات: إن تونس تمر بأزمة سياسية واقتصادية واجتماعية لا سابق لها "تحتاج قرارات جريئة" لحلها. وبحسب خارطة الطريق التي أعدها الرباعي الراعي للحوار (اتحاد الشغل ومنظمة الاعراف وعمادة المحامين ورابطة حقوق الانسان)، تتعهد الحكومة بالاستقالة حال تشكيل حكومة جديدة من مستقلين في فترة لا تزيد عن ثلاثة أسابيع. وتأتي افتتاح جلسات الحوار الوطني بسبب رفض الائتلاف الحاكم بقيادة حزب النهضة الاسلامي التوقيع على خارطة الطريق التي تنص ايضا على تبني دستور جديد في غضون شهر. ولم يعرف على الفور كيف تمت تسوية الخلاف.

تونس/ اف ب بدأت أمس في العاصمة التونسية جلسات الحوار الوطني الذي يضم الائتلاف الحاكم بزعامة حزب النهضة الاسلامي والمعارضة برعاية رباعي المنظمات الراعية، بتأخير نجم عن خلاف جديد بين طر في الازمة السياسية العميقة في تونس. وشكر حسين العباسي الامين العام للاتحاد العام التونسي للشغل (المركزية النقابية القوية) ابرز وسطاء الازمة، في افتتاح الجلسة المجمع على الدخول في هذا الحوار لانهم "يفتحون باب الامل للتونسيين والتونسيات". وأضاف في حضور الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي ورئيس الوزراء علي العريض ونواب

كيري يحذر من تراجع دور أميركا العالي



جاكرتا/ أف ب اعتبر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أن الازمة المالية التي تتخطى فيها واشنطن قد تضعف الولايات المتحدة في العالم. وقال كيري أثناء مؤتمر صحفي عشية افتتاح قمة ابيك (آسيا المحيط الهادي) في جزيرة بالي الاندونيسية: "إذا استمرت (الازمة) أو تكررت فقد يبدأ الناس يشكون في ارادة الولايات المتحدة في الاستمرار وقدرتها على ذلك، لكن الامر ليس كذلك ولا اظن أن يحصل ذلك".

ودخلت الازمة المالية التي تسببت في شلل الادارات الفدرالية منذ الثلاثاء، يومها الخامس أمس دون أن تظهر بوادر حل. واضطرت الازمة الرئيس أوباما على الغاء جولة هامة كان ينوي القيام بها في

مقتل 15 جندياً ليبيا قرب طرابلس



وفي نهاية يونيو قتل ستة جنود ليبيا عند نقطة تفتيش للجيش جنوب سرت (وسط) في هجوم مسلح. ومنذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011م فشلت السلطات المؤقتة في ليبيا في تأسيس قوات جيش وشرطة محترفة. كما أنها لم تنجح في توقيف المسؤولين عن هذه الهجمات ما ساهم في إعطاء الميليشيات المسلحة الشعور بأنها تفلت من العقاب، وأنها هي التي تتولى شؤون الأمن في البلاد.

من جهتها اشارت وكالة الانباء الليبية إلى سقوط 15 قتيلًا وخمسة جرحى والى أن الطريق بين ترهونة وبنني ولید المعقل السابق لانصار نظام معمر القذافي اغلقت أمام حركة السير. وأفادت الوكالة بأن الجرحى والقتلى نقلوا إلى مستشفى ترهونة على بعد 80 كلم جنوب شرق طرابلس. وتتعرض قوات الأمن الليبية بانتظام لهجمات خصوصاً في شرق البلاد.

طرابلس/ >، لقي 15 جندياً ليبيا مصرعهم أمس وأصيب أربعة في هجوم على نقطة تفتيش للجيش بين مدينتي ترهونة وبنني وليد على بعد أكثر من 100 كلم جنوب شرق طرابلس. وقال المتحدث باسم الجيش الليبي علي شبيخي لوكالة الصحافة الفرنسية: تعرضت نقطة تفتيش للجيش لهجوم بين ترهونة وبنني وليد على ايدي مجهولين، وقتل 15 جندياً وأصيب أربعة بجروح.

مأساة المهاجرين قبالة إيطاليا تهرز أوروبا



>، أثارت حادثة غرق سفينة المهاجرين غير شرعيين قبالة السواحل الإيطالية موجة غضب واسعة على مستوى القارة الأوروبية. ودعت فرنسا إلى اجتماع أوروبي طارئ لإيجاد الحل المناسب بعد مأساة جزيرة لامبيدوز الإيطالية. وقال رئيس الوزراء الفرنسي جان مارك إيرولت أن من المهم أن يتحدت المسؤولون السياسيون الأوروبيون وبسرعة في الأمر. وأضاف: تقع على عاتقهم الاجتماع لإيجاد الحل المناسب فالتعاطف لا يكفي متنسلاً من يقوى على اللامبالاة لقد تأثرت بقوة تأثرت للصور التي شاهدتها. وبحسب رئيس الوزراء الفرنسي، فإن ما حصل في لامبيدوزا "مأساة رهيبية، لا يسعنا حيالها إلا ابداء تعاطفنا وتضامننا، لكن بعد ذلك، اعتقد انه من الضروري أن تهتم أوروبا بهذا الوضع الشديد المأسوي". وبعد انطلاقها من السواحل الليبية، غرقت سفينة تقل ما بين 450 و500 مهاجر بغالبيتهم من الأريترين بعد حريق عرضي فجر الخميس قرب سواحل لامبيدوزا. ولم يتمكن المنقذون (صيادون، خفر سواحل...) من اغاعة سوى 155 شخصاً، ما يجعل من هذه الحادثة أسوأ كارثة غرق لسفن مهاجرين في السنوات الاخيرة. والسبت، استمر تعليق أعمال البحث عن الجثث بسبب سوء حال البحر. واعلن رئيس الوزراء الإيطالي انريكو ليتا أن ضحايا غرق السفينة سيحصلون على الجنسية الإيطالية بعد وفاتهم، متحدثاً عن "العار" ومطالبا الاتحاد الأوروبي بـ"زيادة مستوى التدخّل" في وقت شهدت إيطاليا تدفق 30 ألف مهاجر ولاجئ على سواحلها منذ مطلع العام. ودعا وزير الداخلية الإيطالي انجيلينو الفانو إلى تغيير القوانين الأوروبية التي "تلقي على بلدان الوصول عبء الهجرة غير الشرعية" ومراقبة سواحل تونس وليبيا التي ينطلق منها المهاجرون غير الشرعيين.